

## رابعاً: وزارة المالية على الصعيد الأفريقي

في إطار الأولوية التي تعطيها الحكومة لتدعيم العلاقات مع الدول الأفريقية وزيادة التعاون الاقتصادي وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية معها، قامت وزارة المالية بالتنسيق مع وزارات المالية والبنوك المركزية في القارة الأفريقية ببحث السياسات اللازمة لمواجهة الأزمة العالمية، وإيجاد موقف وصوت موحد يعبر عن مصالح الدول الأفريقية في المحافل الدولية.

وقد استضافت وزارة المالية الاجتماع المشترك لوزراء المالية والاقتصاد والتخطيط ومحاظلي البنوك المركزية الأفارقة في الفترة ٦-٧ يونيو ٢٠٠٩ والذي نظمته بالمشاركة مع مفوضية الإتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، ورأسته مصر هذا المؤتمر لمدة عام حتى يونيو ٢٠١٠. وقد سبق هذا المؤتمر اجتماع تحضيرى لكبار المسؤولين والخبراء بالدول الإفريقية شهد مناقشات مكثفة حول مستقبل السياسات المالية والاقتصادية، ومواجهة الآثار الاجتماعية الناتجة عن الأزمة العالمية، وآليات التعاون بين دول القارة.

وقد أكد وزير المالية خلال اجتماع القاهرة على ضرورة أن تبدأ الدول الأفريقية بالاعتماد على مواردها دون انتظار الحلول والمساعدات من الخارج، حيث ركزت الاجتماعات على السياسات الاقتصادية الداخلية التي تحتاجها الدول الأفريقية لمواجهة الأزمة العالمية، وقدرة السياسة المالية على تعبئة الموارد المحلية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية داخل هذه الدول، وبما يسمح بتقليل الاعتماد على المعونات الخارجية.

كما حظي التطوير المؤسسي والهيكلية الداخلي بجانب مهم من المناقشات والسعي لتبادل الخبرات. ونالت توجهات إصلاح وتطوير المنظومة الضريبية في مصر باهتمام الدول المشاركة خاصة في ضوء نجاح التطبيق خلال الفترة الماضية، حيث أسهم الإصلاح الضريبي في تحسين مناخ الاستثمار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي نفس الوقت تحقيق زيادة في الحصيلة الضريبية.

وسعت مصر لإيجاد موقف إفريقي مشترك يعبر عن رؤية دول القارة ومطالبها لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث تم توجيه عدد من الملاحظات والتوصيات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي إطار تنمية التعاون المشترك تم بحث عدد من الآليات الحالية والمستحدثة، ومن بينها الخطوات التنفيذية لإنشاء بنك الاستثمار الأفريقي والذي سيسهم في تمويل مشروعات التنمية بالقارة الأفريقية.

## خامساً: الاتحاد من أجل المتوسط والحوار الاقتصادي مع الجانب الأوروبي

في اجتماع بالعاصمة الفرنسية رأسه السيد الرئيس محمد حسني مبارك والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في شهر يوليو ٢٠٠٨، تم تدشين الاتحاد من أجل المتوسط كامتداد لعملية برشلونة، وبحيث يمثل الإطار الحاكم للتعاون بين الدول على جانبي البحر المتوسط على أساس التساوي بين كافة الأعضاء في الاتحاد. وترأس مصر دول جنوب المتوسط في الاتحاد لمدة عامين تقوم خلالها بإجراء المشاورات وتدعيم التعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين دول الاتحاد. وفي هذا الإطار، قادت وزارة المالية اجتماعات وزراء المالية والاقتصاد ECOFIN من خلال الاتحاد من أجل المتوسط، حيث تم خلال الاجتماع الأخير الذي عقد ببروكسل في يوليو ٢٠٠٩ والاجتماع السابق في أكتوبر ٢٠٠٨ مناقشة أساليب مواجهة الأزمة العالمية وآثارها وأولويات الإصلاح على الجانبين في الفترة المقبلة.

## التقرير السنوي

وقد أعرب المشاركون في هذه الاجتماعات عن تقديرهم للخطوات الجادة التي اتخذتها دول المنطقة - بحسب ظروف كل دولة - للتصدي لآثار الأزمة العالمية، وأشادوا بالإصلاحات المالية والهيكلية التي طبقتها دول جنوب المتوسط والتي مكنت اقتصاداتها من الصمود أمام الأزمة العالمية. كما أكد وزراء دول اليورومتوسطي التزامهم بتجنب اتخاذ أي إجراءات حمائية تتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية، حتى لا يكون لها تأثير سلبي على اقتصادات المنطقة.

كما رحب الوزراء بقيام كل من بنك الاستثمار الأوروبي ووكالة التنمية الفرنسية وبنك التنمية الألماني بإطلاق برنامج استثماري مشترك يتيح نحو ٥ مليار يورو لتمويل المشروعات في مجالات الطاقة المتجددة بالمنطقة. كما رحبوا بتأسيس صندوق استثماري طويل الأجل <INFRAMED> في أبريل ٢٠٠٩ يخصص لتمويل الاستثمارات في مشروعات جديدة للبنية التحتية في منطقتي جنوب وشرق المتوسط.

وقد أبدى وزراء دول اليورومتوسطي ارتياحهم لتفعيل شبكة خبراء المالية العامة بدول الاتحاد، والتي تم الاتفاق على تأسيسها خلال اجتماع وزراء مالية واقتصاد دول المتوسط في مدينة بورتو عام ٢٠٠٧. كما وافقوا على مقترح وزارة المالية المصرية بتوسيع نطاق المناقشات في هذه الشبكة لتشمل مختلف وظائف إدارة المالية العامة بما في ذلك أحدث الأساليب في إدارة الخزانة العامة.

من جهة أخرى، وفي إطار العلاقات الاقتصادية والتجارية المهمة التي تربط بين مصر ودول الإتحاد الأوروبي، واستمراراً لأوجه التعاون بين الجانبين على كافة الأصعدة من خلال اتفاقية المشاركة مع الإتحاد الأوروبي وتطبيق خطة العمل المشتركة تحت مظلة سياسة الجوار الأوروبية (European Neighborhood Policy)، فقد نصت اتفاقية المشاركة على إقامة حوار مستمر بين الجانبين يغطي كافة العلاقات ذات الاهتمام المشترك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأمنية سواء على المستوى الثنائي أو الإقليمي والدولي. كما نص «العنوان الخامس» ضمن الاتفاقية والمنوط بالتعاون في المجال الاقتصادي على أن يتم تأسيس حوار اقتصادي مستمر بين الجانب المصري والجانب الأوروبي. وفي هذا الصدد، فقد تم الاتفاق على إجراء حوار اقتصادي سنوي بين مصر والإتحاد الأوروبي على مستوى الخبراء والمسؤولين من الجانبين. ويتم خلال هذه الاجتماعات بحث القضايا الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك وإجراء المشاورات حول السياسات المالية، بالإضافة إلى عرض تطورات الأداء الاقتصادي في كل من الجانبين وأهم السياسات التي تم اتخاذها في مجال إدارة الاقتصاد الكلي، وكذا الوقوف على أهم الإصلاحات المؤسسية والتشريعية والهيكلية التي تم تطبيقها بهدف تحسين المناخ الاقتصادي أو لمواجهة الأزمات الخارجية.

وفي الاجتماع الأخير من جولات الحوار الاقتصادي مع الجانب الأوروبي والذي عقد بالقاهرة في شهر مايو ٢٠٠٩ بمقر وزارة المالية وبحضور ممثلي وزارتي الخارجية والاستثمار والبنك المركزي المصري، أجرت وزارة المالية حواراً حول أهم التطورات الاقتصادية في كل من مصر والإتحاد الأوروبي، والسياسات المتبعة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، وتطور مناخ الاستثمار وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، والإصلاحات المطلوبة في القطاع المالي لمواجهة الأزمة العالمية، وكذا السياسة النقدية والرقابة على البنوك، بالإضافة إلى الاستدانة المالية لنظم التأمينات الاجتماعية في دول الإتحاد الأوروبي.